

مصادر تاريخ السكك الحديدية
في مصر
في القرن التاسع عشر

د/ فوزي السيد السيد المصري
كلية الآداب - جامعة طنطا
تاريخ حديث ومعاصر

يوليو ٢٠٠١ م

مقدمة

يُعتبر إنشاء السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر نتيجة من نتائج التسابق الاستعماري الأوروبي ، فلقد استهدفت بريطانيا من وراء تنفيذ هذا المشروع إلى جانب تسهيل مواصلاتها إلى الهند إيجاد نوع من التوازن لنفوذها في مصر أمام التصاعد المستمر للنفوذ الفرنسي حيث كانت مصر في عهد محمد علي تعتمد اعتمادا كلياً علي فرنسا .

وكانت بداية التفكير في إنشاء السكك الحديدية في مصر ترجع إلى عهد محمد علي حيث كان لزيادة الاهتمام بالطريق البري إلى الهند عبر البحرين المتوسط والأحمر أثره في أن يعرض عليه إمكانية إنشاء خط حديدي من القاهرة إلى السويس ، حيث اخذ جالواي Gallaway^(١) يسعى لدى محمد علي عدة سنوات للحصول علي موافقته علي تنفيذ هذا المشروع . وبعد أن نجح في اقناعه بتنفيذه ، سافر إلى بريطانيا لتدبير المال اللازم لإنشاء خطين حديديين أحدهما من الإسكندرية إلى القاهرة والثاني من القاهرة إلى السويس ، وفي

(١) جالواي : مهندس بريطاني كان يعمل في خدمة محمد علي ، وكان والده يدير مسبكاً للمعادن بناحية بولاق ويقوم ببعض الأعمال الهندسية في قصور الباشا. محمد أمين حسونة: مصر والطرق الحديدية، القاهرة، ١٩٣٨م ، ص ٢٦.

الوقت الذي كانت فيه مهمات إنشاء الخط الحديدي من القاهرة إلى السويس تصل إلى الإسكندرية عرض قنصل فرنسا العام بمصر (بارو) علي محمد علي فكرة إنشاء قناة بحرية تكون بديلا لمشروع السكة الحديد ، ولما كان المشروعان يتعارضان مع رغبة كل من بريطانيا وفرنسا حيث كانت كل دولة تميل إلى تنفيذ مشروعها ، وتضع العقبات في سبيل تنفيذ مشروع الدولة الأخرى ، فإن محمد علي استثمر هذا الصراع الدولي لصالحه ورفض تنفيذ هذا أو ذاك معتمدا علي بريطانيا في رفض مشروع القناة وعلي فرنسا في عرقلة مشروع الخط الحديدي ، ولهذا فلم يقدر لهذين المشروعين أن يريا النور ويخرجا إلى حيز التنفيذ في عهد محمد علي لأنه أثر مشروعا آخر وهو بناء القناطر الخيرية علي رأس الدلتا .

وإذا كانت بريطانيا لم تستطع تنفيذ الخط الحديدي في عهد محمد علي فإنها انتهزت الأزمة التي نشبت بين السلطان العثماني صاحب السيادة علي مصر وعباس باشا الأول الذي تولي حكم مصر (١٨٤٨-١٨٥٤) بسبب محاولة السلطان تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر ، وعرضت عليه مساندتها له والوقوف بجانبه حتى لا ينتقض شئ مما يتمتع به من استقلال نسبي في مقابل أن يمنحها امتياز إنشاء الخط الحديدي ، ولعب السفير البريطاني " كاننج " دورا كبيرا في اجتياز هذه الأزمة، وبعد تصريح عباس باشا لبريطانيا بتنفيذ المشروع صدر فرمان من السلطان العثماني في نوفمبر ١٨٥١ بالموافقة علي إنشاء السكك الحديدية في مصر .

وقبيل الانتهاء من اتمام خط الإسكندرية - القاهرة توفى عباس باشا ، إلا أن محمد سعيد باشا وفى بالتزاماته ، حيث تم الانتهاء من بنائه وافتتاحه في عام ١٨٥٦ م ، ولما كان الهدف من إنشاء السكك الحديدية في مصر هو خدمة المواصلات إلى الهند ، فقد أصبح من الضروري أن يتبع بناء هذا الخط إنشاء خط من القاهرة إلى السويس ، حتى تأثي الثمرة المرجوة من خط الإسكندرية - القاهرة ، لذلك شرع في بنائه عام ١٨٥٦م وانتهى العمل فيه عام ١٨٥٨ م ، وتبع ذلك إنشاء بقية الخطوط الأخرى حتى غدت السكك الحديدية من أهم المرافق الحيوية في مصر في القرن التاسع عشر .

وتقتضي دراسة السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر الرجوع إلى الوثائق بسبب سكوت معظم المراجع عن الخوض في هذا الموضوع .

وتتمثل تلك الوثائق في سجلات ديوان المرور والسكة وسجلات المعية السنية عربي ومحافظ الداخلية ومحافظ عابدين وسجلات المعية السنية تركي فضلا عن الوثائق الأجنبية بالإضافة إلى بعض المراجع . وتمثل تلك المصادر مع بعضها نسيجا متكاملًا عن السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة .

والله الموفق ،،،

د/ فوزي المصري

مع أن السكك الحديدية تمثل جانبا هاما من تاريخنا القومي حيث تعتبر معلما من معالم النهضة الحديثة في مصر بل كانت أهم أسباب عمران المناطق التي مرت بها ٤. إلا أن معظم المؤلفات التي تعرضت لتاريخ مصر في القرن التاسع عشر تكاد تكون خالية من البحوث المفصلة في شئون السكك الحديدية ، وكل ما جاء بها يمثل في اغلبها إشارات عابرة لهذا المشروع الحضاري الذي كانت له آثاره الواضحة علي جميع نواحي الحياة في مصر في تلك الفترة .

وأمام سكوت اغلب المراجع عن التعرض لتاريخ السكك الحديدية فلم يكن أمامنا في استعراضنا لمصادر تاريخ السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر إلا الرجوع إلى الوثائق فهي المصدر الاساسي لكتابة تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة ، لا سيما وانها تقدم مادة غنية ووافية عن هذا الموضوع .

والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة :

١- سجلات ديوان المرور والسكة :

وهذه السجلات تشتمل علي المكاتبات الصادرة والواردة من والي الديوان ، وهذه السجلات غنية بالمعلومات التي تمثل نسيجا متكاملًا عن تاريخ السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع

عشر . وقد اطلعت علي سجلات الصادر ارقام ٩١٥ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ١٠٠٩ ، ١٠٢٥ وسجلات الوارد ارقام ٨٢٤ ، ٨٨٩ ، ٩١٦ ، ٩٢١ ، ٩٥٠ ، ١٠٩٩ فسجلات هذا الديوان توضح أن مصر كانت تفتقر في البداية إلى الكوادر المدربة للعمل في السكك الحديدية ولذلك فقد اعتمدت المصلحة في البداية علي الأجانب للعمل بوظائفها المختلفة حيث استخدمتهم في وظائف إشارجية (١) بالمحطات ، كما استخدموا كذلك في وظائف سائقين للقطارات كما استفادت المصلحة من خبراتهم في تركيب وإنشاء خطوط السكك الحديدية في البداية ، كما عينوا في وظائف رؤساء أقسام في الورش كما عهدت المصلحة إليهم بتدريب افراد من المصريين علي هذه الأعمال .

(١) كانت وظيفة الاشارجي مهمة جدا حيث كان لا يصرح للقطار بالتحرك من المحطة إلا بعد وصول رد من المحطة الأخرى بخلو الطريق حتى لا تحدث تصادمات بين القطارات من جراء التقاء قطارين علي خط واحد وقد ظلت هذه الوظيفة حكرا علي الاجانب لفترة لطويلة . ديوان المرور والسكة: دفتر ١٠٣١ قيد الصادر بطرف سعادة مدير السكة ، وثيقة ٩ في ٢٠ رمضان ١٢٨٢هـ (يناير ١٨٦٦م) ، ص ١٧٣ إلى باشمهندس إشارات مصر .

وقد حرصت الوثائق في هذا السبيل علي توضيح الشروط التي وضعها ديوان المرور والسكة لكل اجنبي يرغب في العمل بالسكك الحديدية وهي :

- (١) إطاعة الأوامر .
- (٢) السفر إلى أي جهة يطلب منه التوجه إليها .
- (٣) التعهد بعدم تدخل القنصل التابع له عند رفته .

وهذه الشروط كانت تدل علي مدى حرص الديوان علي ضرورة التزام الاجنبي الذي يوظف بها بما يعهد إليه من اعمال.

وفضلا عن هذه الشروط التي وضعها الديوان لكل اجنبي يرغب في العمل بمصلحة السكك الحديدية فإنها كانت تطبق نظام الثواب والعقاب علي الاجانب الذين يعملون بها حيث فرضت العقوبات الصارمة علي كل من يتراخي في عمله وكانت تتدرج من خصم الراتب إلى النقل إلى مكان آخر ثم الرفت من الخدمة . كما كانت تنعم علي الملتزمين في عملهم بمنحهم الرتب ، وفوق كل هذا فقد كانت السكة الحديد تهتم برعاية أولئك الاجانب العاملين بها صحيا واجتماعيا .

وتوضح سجلات هذا الديوان انه مع اتساع خطوط السكك الحديدية وزيادة منشأتها فان الديوان كان يبذل ما في وسعه لتوفير العمالة الفنية المدربة لاستخدامها في اعمال المصلحة حيث كان

يعهد للموظفين الاجانب بها بتدريب المصريين علي اعمال السكك الحديدية ، وقد استخدم الديوان جانبا من عساكر الجهادية في اعمال السكة الحديد ، كما استخدم بعضا من جنود البحرية في إنشاء الخطوط ، كما كان يعينهم اشارجية ومفتاحجية (١) ، وحدد الديوان لهم ساعات العمل اليومية بتسع ساعات يوميا تبدأ من العاشرة صباحا ، كما حدد لهم حجم العمل بالمقطوعة .

وتوضح السجلات ايضا أن ديوان المرور والسكة كان يقوم بمعاقبة الجنود العاملين بالسكك الحديدية المتأخرين عن وفاء مقطوعياتهم بسبب الإهمال للقضاء علي تكاسلهم ، وعدم طاعتهم لرؤسائهم في العمل وذلك باستقطاع ايام من مرتباتهم . وتذكر السجلات أن الكثير من هؤلاء الجنود كانوا يلجأون إلى الهرب ، وفي هذه الحالة كان يتم ابلاغ المديرية التابع لها الجندي الهارب للقبض عليه ، وإذا لم يقبض عليه فان عليها أن تقوم بارسال نفر آخر ليحل محله في العمل المكلف به .

(١) المفتاحجي : هو الذي يتولى تحويل الخطوط وفتح الاشارات أمام القطارات والسماح او عدم السماح لها بمغادرة المحطة . ديوان المرور والسكة : صادر ، رقم ١ في ٦ ذي الحجة ١٢٨٠ هـ (١٣ مايو ١٨٦٤م) ص ٤ إلى عموم المرور والسكة .

وقد تطرقت سجلات هذا الديوان كذلك إلى ابراز اعتماد السكة الحديد علي المصريين في أعمالها بعد تدريبهم حيث تم تعيينهم في وظائف عطشجية^(١) وسائقين ومشحمين للوابورات والعربات فضلا عن استخدامهم في الورش الفنية .

واشارت سجلات هذا الديوان إلى أن مصلحة السكك الحديدية كانت تقوم بانتداب عمال من المحطات الأخرى للعمل في بعض المحطات التي تزدهم أثناء بعض المناسبات مثلما حدث أثناء إقامة المولد الأحدي بطنطا حيث كانت المحطة تزدهم بالركاب والتجار الأمر الذي كانت تضطر معه المصلحة لانتداب عمال من المحطات الأخرى للعمل بمحطة طنطا أثناء فترة المولد للعمل علي راحة الركاب وتخفيف الزحام .

وتناولت السجلات كذلك جانبا آخر وهو أن وابورات وعربات السكك الحديدية كان يتم شراؤها من الخارج ، حيث كان الديوان يرسل بعض المهندسين للتعاقد علي شرائها او التوصية علي تصنيعها لدى ورش الصناعة بالخارج إذا لم تكن هناك

(١) العطشجي : هو مساعد سائق القطار ، ومهمته معاونة السائق في عمله وإدارة الوابور مع عمل الصيانة اللازمة بالإضافة إلى ما يكلفه به السائق من مهام . ديوان المرور والسكة : دفتر ١٠٩٣ ، ج٣ ، وارد مكتب إسكندرية ، وثيقة ٧٨ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٢هـ (٢٤ ديسمبر ١٨٦٥م) ص ٤١٨ ، إلى ديوان عموم المرور والسكة .

وابورات جاهزة للتسليم . اما عن تسديد اثمان تلك العربات والوابورات فكان يتم طبقا للشروط التي وضعت عند التعاقد علي الشراء وهي دفع ربع القيمة بمجرد وصول امر التشغيل إلى المصانع والثلاثة أرباع الباقية عند التسليم .

وتطرقت السجلات ايضا إلى شحن البضائع بالسكك الحديدية حيث كانت تشحن بها البضائع المختلفة والمعدات والادوات والقطن ، وكانت هذه البضائع تتعرض في كثير من الاحيان للتلف او الفقد او لاختار الحرائق وخاصة القطن ولتلافي ذلك كان يتم تغطية العربات التي تشحن فيها بالمشمعات حتى لا يتسبب الشرر المتطاير من الوابورات اثناء سيرها في اشتعال الحرائق في بالات القطن المشحونة بها .

وتوضح وثائق هذه السجلات أن السكة الحديد كانت مسئولة عن هذه التلفيات وانها كانت تقوم بتعويض اصحاب البضائع التي تضار من جراء نقلها بقطاراتها ، وفي المقابل كانت تقوم بمعاينة كل من يهمل في تأدية عمله او عدم اتباع التعليمات الصادرة بخصوص نقل البضائع بالخصم من الراتب .

وتناولت سجلات هذا الديوان موضوع سرعة القطارات حيث كان الديوان يحدد لسائقي القطارات السرعة التي ينبغي أن

يسيروا عليها ، إذا كانت التعليمات الصادرة بهذا الشأن تنص علي أن وابورات الساتحين والركاب لا تزيد سرعتها عن خمسة وعشرين ميلا في الساعة اما قطارات البضاعة فلا تزيد سرعتها عن ثمانية عشر ميلا في الساعة ، وذلك للحفاظ علي سلامة الوابورات وضمان وصولها إلى المحطات في المواعيد المحددة لها .

وتذكر الوثائق أن الوان تذكر ركوب العربات كانت تختلف باختلاف الدرجة التي ينزل بها الراكب ، حيث روعي أن يكون لكل درجة تذاكر بلون يختلف عن تذاكر الدرجات الأخرى، فطبعت تذاكر الدرجة الأولى باللون الرمادي ، والثانية باللون الأصفر والثالثة باللون الأزرق. ولا شك أن الهدف من ذلك كان تسهيل مهمة الركاب في النزول في العربات المخصصة لكل درجة ، كما يسهل علي الكمسارية ومفتشى القطارات التعرف علي الركاب الذين ينزلون في درجة غير الدرجة التي دفعوا قيمة تذكرتها .

وتوضح وثائق ديوان المرور والسكة أن مهمات السكة الحديد التي لا تصنع في الورش الفنية بمصر كان يتم استيرادها من الخارج وان هذه المهمات كانت تودع في مخازن السكة

الحديد ، وكلما دعت الحاجة إليها يرسل المطلوب منها إلى الأماكن التي تحتاجها ويتم تسليمها بايصال .

اما عن الفحم اللازم لادارة الوابورات فتوضح الوثائق أن الديوان كان يعلن عن الكمية المراد شراؤها في شوارع الإسكندرية حيث يقيم وكلاء التجار وممثلي البيوتات التجارية ، وكذا قضاصل الدول الاوروبية بالاسكندرية ومن ثم يكون باستطاعتهم قراءة تلك الاعلانات ومعرفة الشروط الموضحة بها عن الكميات المراد التعاقد عليها ، فإذا وجدوها مناسبة يتم التعاقد عليها إذا ما كانت لديهم سلطات تفويضية من التجار او الشركات التي يمثلونها أو يقوموا بمخاطبة شركاتهم من اجل التقدم للحصول علي تلك الصفقة .

اما عن تقييمنا لسجلات هذا الديوان فانها تقدم مادة غزيرة وأصيلة تغطي قدرا كبيرا من تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة وبالتالي فلا غنى عنها لمن اراد الخوض في هذا الموضوع ، إلا أنه يؤخذ عليها أنها في بعض الاحيان كانت تذكر الحدث دون أن تقدم سبب حدوثه مثلما حدث عند تكرار هروب الجنود الذين كانوا يعملون في إنشاء الخطوط ، فكررت ذكر حالات الهروب دون أن تذكر سبب ذلك والواضح انه كان راجعا إلى ضخامة حجم العمل الذي كانوا يكلفون به .

٢- سجلات معية سنية عربي :

وهذه السجلات مدون بها الأوامر والافادات الصادرة إلى الدواوين والاقاليم والمحافظات ، والوارد إليها من المديريات وتشتمل علي اللوائح والقرارات والمنشورات التي تتناول موضوعات شتى عن تاريخ مصر الحديث ، وقد رجعت إلى سجلات الصادر ارقام ١ ، ٤ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٢ ج ١ ، ٩٣٠ ، ٨٢٥ ج ١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٥١ ، ١٩١٥ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، بالإضافة إلى سجلات الوارد ارقام ١٨٠١ ج ٢ ، ١٨٢٧ ، ١٨٤٧ .

تقدم وثائق المعية السنية عربي فيضا من المعلومات الأصيلة عن تاريخ السكك الحديدية حيث توضح الوثائق أن الاهالي بعد أن ادركوا أهمية ذلك المشروع ودوره في تسهيل نقل مزرروعاتهم وتجارتهم - كانوا يطلبون إنشاء سكك حديدية في بلادهم ، حيث أن أهالي دمياط طالبوا بإنشاء وتوصيل خط السكة الحديد إلى بلادهم فصدر النطق العالي بمد خط من طلخا إلى دمياط . ونفس الشئ لاهالي الشرقية الذين طالبوا بمد خط للسكة الحديد من أبو كبير إلى الصالحية .

وعلي الرغم من مطالبة العديد من الأهالي بتوصيل السكك الحديدية إلى بلادهم إلا أن قلة منهم ممن لحق اراضيهم

ومزروعاتهم الضرر من جراء مرورها بها لجأوا إلى المقاومة السلبية للتعبير عن رفضهم لمد تلك الخطوط ، وذلك بسرقة مهمات الخطوط وادواتها مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة والحراسة علي منشآت السكك الحديدية وتوقيع العقوبات الصارمة علي من يسرق شيئاً منها ، بل وصل الأمر إلى تطبيق العقوبات الجماعية علي جميع سكان القرية التي تفقد مهمات للسكة في زمامها .

وتناولت سجلات المعية الفئات التي كان يسمح لها بركوب القطارات مجاناً او بتذاكر مخفضة ، وكان علي رأس تلك الفئات افراد الاسرة العلوية وتلاها الوزراء وقناصل الدول واعضاء مجلس شورى النواب كما سمح لضباط الجهادية والبحرية وجنودهما بركوب السكك الحديدية بناء علي ما يكون معهم من شهادات علي أن تخصص اجورهم من الدواوين التابعين لها بعد ذلك ، اما علماء الازهر و " رؤساء الاديان " فكان يصرح لهم بالركوب مجاناً في ايام المواسم والمناسبات الدينية اما في غير ذلك فكان يسمح لهم بالركوب بنصف أجرة .

كما كانت قائمة الركوب المجاني لقطارات السكك الحديدية تشمل ايضاً ضيوف مصر الذين يدعون لحضور الاحتفالات الخاصة ، حيث تم نقل ضيوف مصر الذين دعوا لحضور حفل

افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ م بقطارات السكك الحديدية بالمجان .

وبالإضافة إلى هؤلاء كان الحجاج الذين يستخدمون الدرجة الثالثة يتمتعون باعفاء من ثمن نقل أمتعتهم ، كما أن الخديو اسماعيل أصدر أمرا بنقل الحجاج الذين فقدوا اموالهم أثناء رحلة الحج وكذلك الذين نفذت اموالهم هناك بعربات الدرجة الثالثة مجانا .

وثمة موضوع مهم آخر تشير إليه سجلات المعية وهو ضرورة تزويد محطات السكك الحديدية بالتلغرافات حيث كان من المتبع قبل أن يصرح للقطار بترك المحطة وبدء السير علي الخط أن يتم الاتصال بالمحطة التالية لها وذلك للتأكد من خلو الطريق لمنع وتقليل الحوادث بين القطارات ، وكان وجود مكتب للتلغراف بالمحطة من الأمور الضرورية التي يجب مراعاتها عند إنشاء المحطات وذلك لاهميته من أجل معرفة حركة الوابورات وسهولة معرفة الاخبار اللازمة .

وتوضح وثائق المعية أن السائقين الأجانب الذين يعملون في المصلحة كانوا يلجأون في بعض الأحيان للاضراب والامتناع عن القيادة للضغط عليها لتنفيذ مطالبهم ولكن المصلحة كانت

تواجه ذلك بالاستعانة بالسائقين المصريين حتى لا تخضع
لتهديدهم وحتى لا تتعطل الحركة علي خطوطها .

وتتناول سجلات المعية السنية بعض استخدامات السكك
الحديدية في تلك الفترة غير نقل المسافرين ، حيث اوضحت أن
عربات السكك الحديدية استخدمت في نقل المواد الأولية للمصانع
حيث ورد إلى ديوان المرور والسكة بأن محطة بنها تطالب
بضرورة سداد أجرة نقل ٨٢٤ قنطار كتان شحنت بالسكك
الحديدية من شون بنها إلى فابريقات بولاق، وأن المبلغ المطلوب
سداده ١٩٢٣ قرشا و ٢٥ فضة ، كما استخدمت عربات السكك
الحديدية في نقل الاشجار والنباتات التي تغرس في الحدائق مثلما
حدث مع حديقة الأربكية عندما كان يلزمها بعض الأشجار
والنباتات فيتم شراؤها من أحد التجار بالاسكندرية وشحنت
بعربات السكك الحديدية .

وفضلا عن ذلك فقد استخدمت عربات السكك الحديدية ايضا
في نقل البذور والتقاوى إلى المناطق الزراعية بالدلتا ، كما كان
يتم نقل الغلال بواسطتها ، وكذلك الأتربة التي كانت تستخدم
كسماد للاراضي الزراعية .

ولما كان نقل هذه الأشياء يحتاج إلى أرصفة لتسهيل عملية
النقل والشحن فقد اهتم ديوان المرور والسكة بإنشائها لسهولة نقل

وشحن الركاب والبضائع ، كما اهتم بإنشاء المظلات والسقائف علي المحطات لحماية الركاب والبضائع من التأثيرات الجوية لحرارة الصيف أو امطار الشتاء رغم أن هذه المنشآت كانت تكلف الديوان نقات باهظة .

ومن الموضوعات الهامة التي تطرقت إليها سجلات المعية هو ابراز اثر السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة علي العمران ، حيث كان لإنشاء محطات السكك الحديدية اثر كبير في إعادة تخطيط وتنظيم بعض المدن حيث كتب ناظر الداخلية إلى المعية بأن باشمهندس الجيزة يرغب في ترتيب مهندس لتنظيم بندر الجيزة بسبب وجود محطة السكة الحديد بها ، كما كان لإنشاء خطوط السكك الحديدية أثره علي اختيار مواقع بناء المدارس حيث صدر أمر إلى الداخلية بأن الجهات التي ليست بها خطوط للسكك الحديدية يراعي أن تكون الأماكن التي يتم بناء المدارس بها قريبة من الخطوط التي سيتم انشاؤها ، كما كان الديوان حريصا علي أن تكون تلك المحطات قريبة من مناطق التجمعات السكنية ،

ولما كانت إقامة المباني السكنية بجوار خطوط السكك الحديدية تمثل خطراً علي تلك الخطوط فقد صدرت الأوامر بعدم

التصريح ببيع شئ من الأراضي المجاورة لخطوط السكك الحديدية إلا ما يكون بعيدا عن الجهتين بخمسة أقصاب (١) .

وتناولت سجلات المعية موضوعا آخر وهو الاهتمام بصيانة خطوط السكك الحديدية وقاطراتها ومنشأتها حيث كان هناك اهتمام بصيانة القناطر وتنفيذ ما تحتاج إليه من اصلاحات خوفا من تأثير فيضان النيل عليها ، كما كان يتم الاهتمام بجسور السكة وصيانتها من فيضان النيل حيث كانت ترمم باستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك فقد انشئت ورش لصيانة عربات ووابورات السكك الحديدية ولذلك كان هناك في مصر اكثر من ورشة ، حيث كانت توجد ورشة في عنابر بولاق بالقاهرة وثانية بالاسكندرية وثالثة في السويس ، وكان لكل منها ناظر ومهندس وكتاب وخدم وعمال خصوصيون ، وكان يتم تدريب هؤلاء العمال علي أعمال الصيانة قبل الحاقهم بتلك الورش .

(١) كانت القصبة وحدة قياس قبل عام ١٨١٤ م وكان طولها يختلف ما بين ٣,٧٥ م - ٣,٩٩ م وبعد ذلك العام حدد طولها بـ ٣,٦٤ مترا . هيلين آن ريفلين : ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م ، ص ٤٣١ .

ومن الجدير بالذكر أن هناك موضوعات اشتركت في ذكرها سجلات المعية السنية عربي مع سجلات ديوان المرور والسكة وهو أن عربات وقاطرات السكك الحديدية كان يتم شراؤها من الخارج ، ولكن كان الديوان يحتم ضرورة أن يسبق توقيع عقود الشراء الحصول علي المعلومات الكافية عن أثمان العربات لكل درجة من درجاتها ، وبناء علي هذه المعلومات تحدد السكة الحديد ما تحتاج إلى شرائه ، ولما كانت عربات وقاطرات السكة الحديد تحتاج دائما للتشحيم فقد كان الشحيم يستورد من الخارج، وكانت السكة الحديد حريصة علي شراء ما يلزمها لمدة طويلة حيث صدرت الأوامر إلى السكة الحديد بالموافقة علي شراء ما تحتاج إليه من شحيم لمدة سنة كاملة .

كما اتفقت السجلات علي تعويض السكة الحديد لاصحاب الأراضي التي أصابها الضرر والتلف من جسور السكك الحديدية بأخرى عوضا عنها ، لكن هذا التعويض لم يكن يصرف بالسرعة المطلوبة في بعض الاحيان مما كان يدفع أصحاب تلك الأراضي إلى التثكي ، ولذا صدرت الأوامر بسرعة إنجاز مثل هذه الأمور منعا للشكوى .

وقد اتفقت سجلات المعية مع سجلات ديوان المرور والسكة في اهتمام السكة الحديد برعاية العاملين بها صحيا واجتماعيا

حيث كانت توفر لهم الغذاء أثناء العمل ، كما كانت تشجعهم علي بذل الجهد حيث كان يتم صرف مكافآت لهم زيادة علي رواتبهم ، كما كانت تنعم علي الموظفين الأجانب بالرتب حيث أنعمت علي ادوارد اتكنسون ملاحظ ورشة وابورات السكة الحديد بالرتبة الثانية نظرا لاجتهاده في عمله وحسن التفاته للأعمال المكلف بها.

ومن اوجه رعاية السكك الحديدية للعاملين بها أنها كانت تصرف لهم الراتب لمن يصاب أثناء الخدمة ، وتقدم معاشا لورثة من يتوفى أثناءها كذلك ، وكل ذلك كان يمثل حوافز للعمال علي التفاني في العمل دون خوف من الإصابة .

أما عن تقييمنا لهذه السجلات فانها تقدم كما غزيرا من المعلومات التي تغطي جزءا كبيرا من تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة وبالتالي فلا غنى عنها لأي باحث في تاريخ السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر ، كما أن كثيرا من المعلومات التي وردت بهذه السجلات تتطابق مع ما ورد بسجلات ديوان المرور والسكة مما يمثل تأكيدا لتلك المعلومات مع تسليمنا بصدق لغة الوثائق بصفة عامة لأنها تجسد واقعا حيا وملموسا .

٣- محافظ الداخلية :

وعدها ٥٧ محفظة تشتمل علي مكاتبات وأوامر ومحاكمات عسكرية وموضوعات شتى عن تاريخ مصر الحديث ، وهي تختلف عن سجلات ديوان الداخلية ، وقد اطلعت علي المحافظ أرقام ١ ، ٢ ، ٥ ، ١٠ ، ١٥ .

وقد تطرقت وثائق محافظ الداخلية للسكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر وان كان معظم ما ورد بها قد ورد أيضا في سجلات ديوان المرور وكذلك في سجلات المعية السنية عربي حيث ذكرت أن السكة الحديد كانت تلجأ إلى تعيين الأجانب في وظائفها عندما تكون الحاجة ماسة إلى ذلك ، إذ كان الأجانب يترددون علي السكة الحديد لشحن بضائعهم ، ولذا كانت المصلحة في حاجة ماسة إلى من يستطيع مخاطبتهم والتفاهم معهم ولذلك عينت بعضهم في وظيفة مترجم بالسكة الحديد .

كما أكدت وثائق محافظ الداخلية ما سبق ذكره في وثائق المعية السنة عربي حيث ذكرت بعض بنود الأمر الصادر إلى ناظر الداخلية بخصوص الفئات المصرح لها بالركوب مجانا في قطارات السكة الحديد وهي : قطار الخديو ، وقطار الوالدة باشا وقطارات الحريم وخدمهم والأنجال ، وحدد البند الثاني من هذا الأمر الفئات الأخرى المصرح لها بالركوب مجانا وهم الوزراء

والقناصل العموم ووكلاء طرابلس الغرب وتونس ، أما علماء
التشريف ورؤساء الديانات وشيوخ الأزهر فكان يصرح لهم
بالركوب مجانا في أيام المناسبات الدينية وفي غير ذلك يكون
ركوبهم بنصف أجرة .

وتكرر محافظ الداخلية ما سبق ذكره في سجلات المعية
السنية حيث تذكر أن السكة الحديد كانت تستخدم لنقل القمح
والبضائع المختلفة ، كما تؤكد أيضا علي وجود حالات من
السخط بين بعض الأهالي الذين أضرروا من جراء مد خطوط
السكك الحديدية في أراضيهم ، مما اضطر بعضهم إلى كتابة
الشكاوى التي يوضحون فيها ما أصابهم من أضرار بسبب مد
هذه الخطوط .

وتبرز تلك الوثائق مدى اهتمام الحكومة بإنارة محطات
السكك الحديدية والذي تمثل في وضع مصابيح بها
لمناراتها، وتوضح كذلك مدى اهتمام الحكومة بنقل البريد عن
طريق السكة الحديد حيث صدرت الأوامر بتخفيض الأجرة
المقررة علي نقل البريد بعربات قطار الركاب إلى النصف علي
أن تقوم مصلحة البوستة بتسديد قيمة نقل البريد إلى السكة الحديد
كل شهر، ولا شك أن ذلك كان له دوره في المساهمة في تيسير
وصول الخطابات والطرود البريدية إلى أصحابها بسرعة ويسر .

أما عن تقييمنا لمحافظ الداخلية فإنها لا تقدم معلومات جديدة عما ذكرته السجلات الأخرى ، كما أن ما ورد بها من معلومات عن تاريخ السكك الحديدية قليل ولا يتناسب مع ذلك المشروع القومي الذي غير وجه مصر الحضاري في تلك الفترة .

٤ - محافظ عابدين :

وتشتمل علي مكاتبات وأوامر وموضوعات شتى عن تاريخ مصر الحديث ، وقد اطلعت علي محفظتين منها وان ما بها من معلومات عن السكة الحديد هو نفس ما ذكرته السجلات السابقة حيث تناولت بعض استخدامات السكة الحديد إذ توضح أنها كانت تستخدم لنقل الفحم للشركات الملاحية العاملة في البحر الأحمر ، كما تطرقت لموضوع آخر تناولته السجلات السابقة أيضا وهو أن مد خطوط السكك الحديدية كان يسبب تلفا للمزروعات نتيجة أخذ الأتربة علي يمين ويسار الجسور ولذلك كانت المصلحة ترم بتعويض أصحاب تلك المزروعات من خزينتها .

وهذه المحافظ رغم أنها تحتوي علي موضوعات شتى عن تاريخ مصر الحديث إلا أن ما تقدمه عن السكك الحديدية يعتبر قليلا ولا يتناسب مع أهميتها كمرفق حيوي ، كما أن هذه المحافظ لا تقدم جديدا عن تاريخ السكك الحديدية . حيث أن معظم ما ورد

بها من معلومات عن السكك الحديدية تكرر ذكره في السجلات الأخرى .

٥ - سجلات المجلس الخصوصي :

تناولت وثائق السجلات اهتمام مصلحة السكك الحديدية بنظافة المحطات وصيانتها وإجراء الترميمات اللازمة لها حتى تبدو بصورة لائقة أمام الزائرين وان تكون كمثيلاتها في الدول الأوروبية ، وقد ظهر ذلك جليا عندما تقرر زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ^(١) ، حيث كان أول سلطان عثماني يزور مصر منذ مجيء السلطان سليم الأول إليها عام ١٥١٧ م ، ولذا كان هناك حرص كبير علي ظهور محطات السكة الحديد التي سيمر عليها القطار بأن تبدو في صورة حسنة .

وتعرضت تلك السجلات لموضوع آخر وهو أن مصلحة السكك الحديدية كانت تحرص علي تنبيه الركاب عن موعد وصول القطارات للمحطات كما تنبههم لقرب تحركها ، ولذلك كانت تحرص علي ضرورة وجود الساعات بها لمعرفة الوقت ، ووجود الأجراس لتنبيههم قبل تحرك القطار .

(١) زار السلطان عبد العزيز مصر في ٣ إبريل ١٨٦٣ م .

أما عن تقييمنا لهذه السجلات فرغم أنها تحتوي علي موضوعات شتى لتاريخ مصر الحديث إلا أن الوثائق الموجودة بها عن إنشاء السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة قليل للغاية، ومع ذلك فهي تقدم معلومات جديدة لم ترد في الوثائق السابقة ولذا فهي تشكل مع غيرها من الوثائق نسيجاً متكاملًا يغطي تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة .

٦- سجلات المعية السنية تركي :

وهي مترجمة عن الوثائق المكتوبة باللغة التركية ، وتتناول موضوعات شتى من تاريخ مصر الحديث حيث تطرقت إلى موضوعات جديدة عن تاريخ السكك الحديدية ، وهي إنشاء الكباري لتسهيل مرور القطارات فوق الترع وفروع النيل ، اذ تم إنشاء كوبري طنطا في يونيو ١٨٥٤م لتيسير مرور القطارات إلى سمند . وتناولت تلك الوثائق موضوعاً آخر وهو أن المصلحة تعاقدت مع شركة " شوه سي وشركاه " لتوريد ٢٠٠ عربة بضاعة من الحديد ذات أغطية لحماية البضاعة من التأثيرات الجوية .

وتطرقت سجلات المعية السنية تركي إلى موضوع آخر وهو الاعتماد علي المصريين في كثير من أعمال السكك الحديدية وذلك بعد تدريبهم علي تلك الأعمال ، ومع ذلك لم تستغن

المصلحة عن خدمات الأجانب حيث استمرت في تعيينهم في بعض الوظائف كالإشراف علي الحسابات وغيرها من الوظائف التي لم يتدرب المصريون علي شغلها .

ورغم أن هذه السجلات تقدم مادة وافية لمختلف نواحي الحياة في مصر إلا أنها لم تقدم مادة وافية عن السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة ومع ذلك فلا غنى عنها لمن أراد الخوض في هذا الموضوع لأن المادة العلمية التي تقدمها رغم ندرتها إلا أنها جديدة لم يسبق ذكرها في السجلات الأخرى ، فضلا عن معاصرتها لأحداثه .

٧ - محافظ الأبحاث :

تناولت وثائق تلك المحافظ موضوع السكك الحديدية وتحدثت عن استخدام المصريين في وظائف ذلك المرفق الحيوي حيث عملوا في وظائف كمسارية ، ووضحت أن المصلحة كانت تشترط علي من يتقدم لشغل تلك الوظيفة أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، كما استخدمت الأجانب في تعليم وتدريب المصريين علي أعمال السكك الحديدية وخاصة قيادة الوابورات ، وتذكر الوثائق أن ذلك الأمر كلف المصلحة مبالغ طائلة حيث كانت تصرف لكل أجنبي يدرّب أحد العطشجية المصريين علي قيادة القطارات مكافأة تصل إلى ١٠٠ جنيه عن تدريب الفرد الواحد .

وتناولت محافظ الأبحاث موضوعا آخر عن السكك الحديدية حيث ذكرت أن العربات المستخدمة فيها كانت في البداية من نفس النوع المستخدم في السكك الحديدية البريطانية وهي من النوع الخفيف ذات الأربع عجلات علي محاورين ومصنوعة من الخشب وذات سقف مزدوج وبها ثلاثة دواوين مركب عليها أبواب جانبية تفتح إلى الخارج وتتسع كل عربة لأربعة وعشرين فردا ، وظل هذا النوع مستخدما في قطارات السكك الحديدية حتى تولى إسماعيل باشا الحكم فأصدر أوامره إلى ديوان الواردات بالتعاقد علي شراء عربات من نوعيات مختلفة دون الاقتصار علي النوع الإنجليزي فقط .

وعلي الرغم من أن محافظ الأبحاث تقدم مادة وفيرة لتاريخ مصر الحديث في شتى الموضوعات إلا أنه يؤخذ عليها أنها لا تقدم المادة العلمية الوافية لذلك المرفق الحيوي الذي غير وجه الحياة في مصر في تلك الفترة .

٨- وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O :

وهي صور منسوخة بخط اليد عن الأصل ، وهي مودعة بدار الوثائق القومية . وقد تناولت الوثائق التي اطلعت عليها الموضوع من زاوية ضيقة وهو ما يختص بأثر السكك الحديدية علي المصالح البريطانية في مصر حيث ورد في اكثر من

موضع بها أن تعطل الحركة علي خطوط السكك الحديدية في مصر كان يؤثر علي المصالح البريطانية حيث كان يؤدي إلى تعطيل نقل البريد والمسافرين ، ولذا فان وزارة الخارجية البريطانية كانت تطالب من قنصلها في مصر التدخل لدى المسئولين وحثهم علي بذل الجهد لسرعة إصلاح الأعطال التي تتعرض لها السكة الحديد حتى لا يتأخر المسافرون والبريد .

أما عن تقييمنا لهذا المصدر فهو يقدم مادة غنية لموضوعات شتى عن تاريخ مصر الحديث أما عن تناولها لموضوع السكة الحديد - في الوثائق التي اطلعت عليها - فجاء من نظرة ضيقة وهي ما يخص المصالح البريطانية في مصر ، ولا عجب في ذلك فالمشروع في الأصل فكرة بريطانية لخدمة مصالح بريطانيا في الشرق . ومع ذلك فلا غنى عنها لمن أراد الخوض في تاريخ مصر الحديث بصفة عامة لمعاصرتها لما تكتب عنه فضلا عن أنها تمثل الرأي الآخر وهو لا شك يفيد الباحث فيما يكتب عنه من موضوعات .

٩- وثائق الأرشيف الأمريكي American Archive :

وهي عبارة عن تقارير القنصل الأمريكي في مصر وتقع في ١٦ مجلدا تغطي الفترة من عام ١٨٤٩م إلى عام ١٨٧٩م ، وهذه التقارير مكتوبة علي الآلة الكاتبة ، وتتناول هذه الوثائق

تاريخ السكك الحديدية في مصر من زوايا شتى فتشير إلى الجهود التي بذلت لازدواج خط القاهرة - الإسكندرية في عهد إسماعيل، كما أبرزت جهوده لمد خطوط السكك الحديدية إلى الوجه القبلي ، حيث يشير تقرير للقنصل الأمريكي إلى أن السكك الحديدية في الصعيد قد وصلت ١٨٠ ميلا جنوب القاهرة ، وان هناك رغبة لاكمالها إلى أسوان .

وتشير وثائق الأرشيف الأمريكي إلى أن مد خطوط ذلك المرفق الحيوي في مصر كان لها أثرها علي تنشيط التجارة الداخلية التي انعكست بالتالي علي حجم التجارة الخارجية التي زادت زيادة عظيمة حيث يشير القنصل الأمريكي في أحد تقاريره إلى أن زيادة الصادرات المصرية ترجع إلى تحسن طرق المواصلات الداخلية بزيادة شبكة السكك الحديدية .

وتتناول الوثائق الأمريكية موضوعا آخر وهو نقل الإمبراطورة أوجيني عند حضورها إلى مصر لحضور حفل افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩م بقطار خاص من الإسكندرية إلى القاهرة حيث استقبلها الخديو إسماعيل في الإسكندرية بعد نزولها مباشرة من السفينة واستقل معها قطار خاص إلى القاهرة ترافقهما حاشيتهما .

أما عن تقييمنا لهذه الوثائق فرغم أنها تغطي موضوعات شتى عن تاريخ مصر في الفترة من ١٨٤٩م - ١٨٧٩م إلا أنها في تناولها لموضوع السكك الحديدية ركزت أكثر علي تطورها في عهد إسماعيل دون أن تتطرق كثيرا إلى الفترة التي سبقت حكمه، ومع ذلك فإن ما جاء بها عن ذلك الموضوع يمثل مع ما جاء بالسجلات الأخرى تغطية شاملة لتاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة ، فضلا انه لا غنى عنها لمن أراد الخوض في تاريخ مصر الحديث بصفة عامة لاصالتها كما أنها تمثل الرأي الآخر الذي ينبغي لأي باحث الاطلاع عليه حتى يستطيع تكوين فكرة شاملة عما يكتب .

١٠- جريدة الوقائع :

تمثل تلك الجريدة ديوان الحياة المعاصرة لتاريخ مصر في تلك الفترة فضلا عن كونها الجريدة الرسمية ، فقد تناولت أعدادها المختلفة زوايا شتى من تاريخ السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر حيث تؤكد ما ذكرته وثائق الأرشيف الأمريكي أن التجارة الخارجية نشطت نتيجة لتحسن أداء السكك الحديدية حيث انشئ خط امبابة - ايتاي البارود لتسهيل إرسال البضائع والتجارة إلى الإسكندرية علي خط مستقيم .

وتتطرق الوقائع إلى موضوع آخر وهو الاحتفال الذي كان يقام عند الانتهاء من إنشاء خط من خطوط السكك الحديدية وعن المدعوين الذين يدعون لحضوره والخطب التي تلقي فيه ، فعند الانتهاء من إنشاء فرع السكة الحديد الذي مد من الزقازيق إلى السويس أقامت المصلحة حفلا دعت عليه القوم إلى حضوره وخصصت القطارات لنقلهم من الإسكندرية والقاهرة إلى مكان الاحتفال ، وألقيت فيه الخطب التي أشادت بالجهود التي تبذلها الحكومة في بناء السكك الحديدية مع بيان أهميتها .

وتتناول الوقائع موضوعا آخر وهو أن المصريين وصلوا إلى اعلي المناصب في هذا المرفق الهام وكان دليلها علي ذلك هو تولى علي مبارك منصب مدير السكك الحديدية (١) .

وأشارت الوقائع إلى أن مصلحة السكة الحديد كانت عند بدء تشغيل أي خط تعلن عن مواعيد السفر عليه حيث انه بعد الانتهاء

(١) تولى علي مبارك منصب مدير السكك الحديدية في الوقت الذي كان يعمل فيه وزيرا للمعارف والأشغال والأوقاف ، وامام تعدد المهام التي اسندت إليه فقد نسق اوقاته بين الوزارات المختلفة ، فخصص نصف النهار من الصباح إلى الظهر للمعارف والأشغال والأوقاف ، ومن بعد الظهر إلى الغروب لإدارة المسكك الحديدية . عبد الرحمن الراجعي : عصر اسماعيل ، ج ١ ، ط ٣ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٢٣٣ .

من إنشاء خط ايتاي البارود - بولاق الدكرور أعلن في ١٢ إبريل ١٨٧٤م عن افتتاحه واستعداده للسفر بالركاب كل يوم ، ويوجد في هذا الإعلان جدول بمواعيد القطارات والمحطات التي يقف عليها .

أما عن تقييمنا لما جاء بالوقائع فالمعروف أنها كانت لسان الحكومة فضلا عن أنها معاصرة لما كتبت عنه وبالتالي فلا غنى عنها لدارس تاريخ مصر في تلك الفترة .

أما عن مجلة وادي النيل : التي تعد أحد المصادر المعاصرة لإنشاء السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة فقد ذكرت في أعدادها المختلفة أن المصلحة أصدرت أوامرها إلى المحطات بالانتهاء من صرف التذاكر قبل تحرك القطار بعشر دقائق ، فإذا وصل أحد إلى المحطة بعد هذا الميعاد وطلب شراء تذكرة فلا تصرف له علي القطار القائم .

كما ذكرت انه لم يكن يسمح لأحد علي الإطلاق بركوب القطار إلا إذا كان معه تذكرة ، وإذا ضبط أحد بدون تذكرة فانه كان يحصل منه قيمتها أربعة أمثالها ابتداء من محطة قيام القطار إلى المحطة التي ضبط فيها ، وإذا لم يكن معه نقود يتم تحرير شهادة باسمه والمديرية التابع لها ويتم تحصيل المبالغ منها .

وهناك كذلك مجلة سكك حديد الحكومة المصرية التي

صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٣٢ م واستمر صدورها لعدة سنوات تناولت فيها تاريخ السكك الحديدية منذ أن كانت فكرة عرضت علي محمد علي حتى توسعت وامتدت خطوطها إلى مناطق بعيدة في أنحاء مصر ، حيث تعرض في عددها الثالث من السنة الأولى لعرض جالواي فكرة مشروعه علي محمد علي واقناعه بها ثم محاولته إقناع الحكومة البريطانية للحصول علي الضمانات المالية المطلوبة ، وانه في تلك الأثناء كان قد بدأ في شحن معدات السكة إلى مصر ووصلت بالفعل إلى الإسكندرية في صيف ١٨٣٥م إلا أن تحول محمد علي عن تنفيذ المشروع جعله لا يستخدم تلك المعدات بل تركت علي شاطئ الإسكندرية لا ينتفع بها حتى علاها الصدا .

ويذكر العدد السادس للمجلة في سنتها الثانية أن بريطانيا التي تقاعدت عن تنفيذ المشروع في البداية كرسست جهودها لتنفيذه عام ١٨٤٧ م بعدما عرفت فائدته لها ، وخشية أن تنجح فرنسا في الفوز بامتياز مشروع حفر قناة السويس . أما العدد التاسع من المجلة للسنة الخامسة فيتطرق إلى مدى تأثير السكة الحديد علي المجتمع المصري في تلك الفترة وكيف أنها أحدثت انقلابا في الزمن الذي تستغرقه المسافة بين الإسكندرية والقاهرة

حيث أصبحت تتم في ساعات بعد ما كانت تستغرق يومين أو أكثر بالنقل النهري .

وهذه المجلة تقدم لنا معلومات قيمة عن تاريخ ذلك المرفق الحيوي حيث أنها مجلة متخصصة وبذا فان الاعتماد عليها يكون ضروريا لكل من أراد الخوض في هذا الموضوع .

وإذا كان الاعتماد علي الوثائق يمثل المصدر الأول لتاريخ السكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر فلا يمكننا الاستغناء عن الرجوع إلى بعض المراجع التي يمكن أن نعتبرها مصادر لمعاصرتها لإنشاء ذلك المرفق الحيوي الهام ويأتي علي رأسها:

١- علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة

ومدنها القديمة والشهيرة ، ج ٧ ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .
وقد تطرق المؤلف في هذا الجزء إلى موضوع السكك الحديدية منذ إنشائها فيذكر أن محطات السكك الحديدية التي أنشئت في مصر في عهد عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا كانت باستثناء محطتي القاهرة والإسكندرية مبنية بالطوب اللبن أو عبارة عن أكشاك من الخشب علاوة علي أنها لم تكن مزودة بالأجهزة الفنية التي تساعد العاملين فيها علي القيام بدورهم علي الوجه الأكمل ، ويذكر علي مبارك

أن هذه المحطات لم يكن بها سوى رصيف للركاب دون أن ينظر لراحتهم ووقايتهم من حر الصيف أو برد الشتاء ولا إلى ما يلزم للمحطات من فرش وأدوات الجلوس .

كما يذكر علي مبارك أن مصلحة السكك الحديدية كانت تعاني في البداية من عدم توافر الخبرة الفنية والإدارية بأعمال السكك الحديدية لدى المصريين وذلك لأنهم حديثي عهد بها ولذلك لجأت المصلحة إلى استخدام الأجانب للعمل في منشآتها المختلفة وعهدت إليهم في نفس الوقت بتدريب المصريين علي العمل في كافة شئون السكك الحديدية الفنية والإدارية .

ويستطرق علي مبارك إلى أحوال محطات السكك الحديدية في تلك الفترة فيذكر أن بعضها كان يعاني من الإهمال وعدم العناية مما أدى إلى تعالي صيحات التجار والركاب بالإسكندرية بالشكوى لعدم وجود مخازن كافية للبضائع التي كانت تترك علي رصيف المحطة مما كان يصعب علي المستخدمين نقلها ، وتكررت شكاوي التجار مما اضطر الخديو إسماعيل للاهتمام بتلك المحطة علي أساس أنها المحطة التي تتجمع فيها تجارة الوارد والصادر، ولذا اهتم باستكمال جميع لوازمها لسهولة الشحن والتفريغ وإقامة مخازن للبضائع فيها .

أما عن تقييمنا لهذا المرجع فيؤخذ عليه قلة المعلومات التي قدمها علي مبارك عن السكك الحديدية حيث جاءت مقتضبة ، إلا أنها مهمة للغاية لأن المؤلف كان معاصرا لانشائها ، كما أنه تولى إدارتها في المدة من ٢٢ أغسطس ١٨٦٩م إلى ١٨ سبتمبر ١٨٧٠ م ، وبذا فإن كل ما ورد في مؤلفه عن السكك الحديدية يتسم بالصدق كما تعتبر معلومات أصيلة تضاف إلى ما سبقها من وثائق لتكون نسيجا متكاملا عن السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة .

٢- فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضاء في مصر ، ج ٥ ، المطبعة التجارية ، القاهرة ، ١٨٩٠م . ويعرض لنقطة جوهرية في تاريخ السكك الحديدية ألا وهي انه لم يكن يسمح للضباط والجنود بالنزول في درجة واحدة عند ركوب السكك الحديدية حيث كان يتم نزول الضباط في عربات الدرجة الأولى أو الثانية في القطار ، أما صف الضباط والجنود فينزلون في عربات الدرجة الثالثة وذلك بهدف الحفاظ علي الهيبة العسكرية للضباط.

وعلي الرغم من أن مؤلف هذا المرجع كان معاصرا لانشاء السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة ، وعلي الرغم من أن مؤلفه يشتمل علي موضوعات شتى في تاريخ مصر

الحديث إلا أن تناوله لموضوع السكك الحديدية جاء مقتضيا للغاية ومع ذلك فإن ما قدمه من معلومات عن تاريخ هذا المرفق الحيوي مهم للغاية وذلك لمعاصرته للأحداث التي كتب عنها .

٣- أمين سامي : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول
ومحمد سعيد باشا ، المجلد الأول من الجزء الثالث ، دار
الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٣٦م . حيث ذكر أن تذاكر ركوب السكك الحديدية كانت تطبع في البداية في أوروبا ، حتى تولى محمد سعيد باشا الحكم فأمر بعدم طبعتها في أوروبا وأن تطبع في مطبعة بولاق واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٨٧٧م عندما أنشئت مطبعة خاصة بمصلحة السكك الحديدية فطبعت تذاكرها بها .

ويتناول أمين سامي في مؤلفه تقويم النيل إسماعيل باشا ، المجلد الثاني من الجزء الثالث ، دار الكتب
المصرية، القاهرة ، ١٩٣٦م . السكك الحديدية حيث يوضح أن الخديو إسماعيل اهتم بازدواج بعض الخطوط التي انشئت من قبل حيث بدأ في عهده العمل علي ازدواج خط الإسكندرية - القاهرة علي مراحل ، ففي عام ١٨٦٤ م بدأ العمل من القباري إلى دمنهور لازدواج الخطين ، وفي عام ١٨٦٥ م عمل علي

ازدواج الخط من دمنهور إلى كفر الزيات ، ومن طنطا إلى بنها ، وفي عام ١٨٦٦ م عمل علي ازدواج الخط من بنها إلى قليوب .

كما يعرض أمين سامي أيضا إلى أن السكة الحديد كانت تستخدم لنقل العمال الذين استخدموا للعمل في حفر قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، ويذكر أن هؤلاء كانوا يركبون عربات السكك الحديدية مجانا ولكن بشرط أن يكون مع كل منهم تذكرة مختومة من رؤساء العمل .

ويذكر أمين سامي في مؤلفه : ملحق تقويم النيل عن الجسور والقناطر والكباري والخزانات علي النيل وفروعه بمصر والسودان . أن المعديات التي أنشئت علي الترع والنيل لعبور القطارات عليها لم تف بالغرض الذي أنشئت من اجله وهو تسهيل حركة مرور القطارات ولذلك استبدلت بكباري معدنية حيث افتتح كوبري بنها في نهاية عام ١٨٥٦ م وتلا ذلك إنشاء كوبري كفر الزيات علي فرع رشيد في الفترة من ١٨٥٧ - ١٨٥٩ م مما جعل المواصلات بين القاهرة والإسكندرية سهلة وميسورة .

ولا شك أن أمين سامي في مؤلفاته يقدم لنا معلومات وافية عن السكك الحديدية في تلك الفترة منذ بداية إنشائها حتى نهاية القرن التاسع عشر وتمثل مع غيرها من الوثائق والمراجع نسيجا

متكاملا عن تاريخ السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة فضلا
عن انه لا غنى عن الرجوع إلى مؤلفات أمين سامي لمن اراد
الخوض في تاريخ مصر الحديث .

٤- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ .
حيث يعرض في هذا المؤلف إلى مقتطفات من أخبار السكك
الحديدية في مصر في تلك الفترة فيذكر أن الخديو إسماعيل توسع
في إنشاء ومد خطوط السكك الحديدية إلى مناطق كثيرة من أنحاء
القطر في عهده . كما يذكر أن الخديو توفيق استقل القطار أثناء
زيارته للوجهين البحري والقبلي في عام ١٨٨٠ م ، كما ذكر أن
الوفد الشاهاني الذي زار مصر عام ١٨٨١ م لمقابلة الخديو
توفيق قد استقل القطار من الإسكندرية إلى القاهرة التي قضى بها
عدة أيام ثم استقل قطارا خاصا إلى الإسكندرية قبل أن يبحر منها
عائدا إلى الأستانة .

أما عن تقييمنا لهذا المرجع فعلي الرغم من أنه يقدم مادة
علمية وافرة عن معظم جوانب الحياة في مصر في تلك الفترة إلا
أن المعلومات التي قدمها عن السكك الحديدية جاءت قليلة للغاية
لا تتناسب مع أهمية هذا المرفق الحيوي الذي غير من وجه الحياة
في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - ومع ذلك
فلا غنى عنه لمن أراد البحث في تاريخ مصر الحديث .

٥- عيد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، جزآن ،
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

ويؤرخ الرافعي للسكك الحديدية في عهد عباس الأول فيذكر أن هذا المشروع كان العمل الانشائي الوحيد الذي يذكر لعباس باشا الأول لانه لا يخفى أن السكك الحديدية هي من اعظم دعائم العمران والتقدم ، كما يذكر أن هذه السكة كانت أول خط حديدي انشئ في مصر بل في الشرق قاطبة . ويرى الرافعي أنها كانت أنفع لمصر من قناة السويس التي لم تستفد مصر من افتتاحها شيئاً بل يرى أنها جلبت الضرر لمصر .

ويعرض الرافعي لنقطة هامة وهي أن السياسة الإنجليزية فازت في إقناع عباس بوجهة نظرها فتم علي يده إصلاح طريق السويس ، ثم شرع في مد السكة الحديد من الإسكندرية إلى القاهرة عام ١٨٥٢ م ، وعهد بتخطيط العمل إلى المهندس الانجليزي بوبرت ستفنسن Stephenson يعاونه مهندسون مصريون منهم من صار له شأن كبير فيما بعد حيث تقلدوا كبرى المناصب مثل سلامة باشا إبراهيم وثاقب باشا ، ومظهر باشا وبهجت باشا .

ويذكر الرافعي أن السلطان العثماني عبد العزيز عندما زار مصر عام ١٨٦٣ م ركب القطار من الإسكندرية إلى

القاهرة، وانه عندما ركب القطار تملكه العجب لأنه لم يكن قد رأى القطارات البخارية في حياته من قبل .

ويتطرق الرافعي إلى إدارة السكة الحديد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فيذكر أن إدارتها آلت منذ صدور مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦م الذي قضى بفرض الرقابة الأجنبية علي مالية مصر - إلى لجنة مختلطة مكونة من خمسة مديرين منهم اثنان إنجليزيان واثنان مصريان وواحد فرنسي ، وبذا أصبحت الغلبة والرئاسة للعنصر الأوروبي ، وقد رهنّت إيرادات السكك الحديدية لوفاء فوائد الدين الممتاز ولذلك كانت جميع إيراداتها تسلم إلى صندوق الدين ، ولا شك أن هذا المرسوم قد جعل السلطة العليا لهؤلاء المديرين علي المصلحة ، حيث عين الجنرال ماريوت Maraiott الإنجليزي رئيساً لقومسيون السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، وظل يتولاها حتى توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر ١٨٧٩م ، في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكول إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي والثالث مصري وظل الأمر كذلك حتى احتلت بريطانيا مصر فألت إدارتها إلى الإنجليز .

أما عن تقييمنا لهذا المرجع فلا غنى عنه لدارس تاريخ مصر الحديث ، كما أنه لا غنى عنه لمن أراد الخوض في موضوع السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة وخاصة أن كتاباته تتسم بالصدق لأنه عاصر فترة من الأحداث التي كتب عنها حيث أنه ولد في فبراير ١٨٨٩ م وبذلك عاصر العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وبذا تكون كتاباته مصدرا أصليا يقدم معلومات وافية عن تاريخ ذلك المرفق الحيوي في تلك الفترة فضلا عن أنه رجع في كتاباته إلى مصادر أصلية .

٦- محمد أمين حسونة : مصر والطرق الحديدية ،

القاهرة، ١٩٣٨م .

ويتناول هذا الموقف تاريخ السكك الحديدية منذ أن كانت فكرة فيذكر أن جالواي عرض علي محمد علي فكرة مد خط حديدي من القاهرة إلى السويس ويذكر أنه نجح في إقناع محمد علي بالفكرة بعد أن أوضح له أن هذا الخط سيعود عليه بالمنافع الكثيرة التي تتمثل في الحصول علي إيراد جديد لخزانة الدولة فضلا عن أهميته بالنسبة للتجارة والعمران . كما أوضح أن هدف جالواي من تنفيذ ذلك المشروع كان خدمة التجارة البريطانية وتسهيل الوصول إلى الهند .

وعلي الجانب الآخر يعرض المؤلف لجهود فرنسا لعرقلة مشروع السكك الحديدية حيث أوعزت إلى " بارو " قنصلها العام في مصر بأن يضع العقوبات أمام تنفيذ هذا المشروع حيث أوعز إلى محمد علي بأن هذا المشروع سيكلفه نحو ٢٥ مليون فرنك ، فضلا عن أنه من المنتظر ألا يعود بإيراد إلى خزانة الدولة ، كما أخذ يعدد له المخاطر التي من الممكن أن تنعكس علي مصر من جراء تنفيذ هذا المشروع .

ويتطرق المؤلف إلى نقطة أخرى حول المسار الذي سيسلكه الخط الحديدي ، فذكر أنه بعد موافقة عباس باشا الأول علي إنشاء الخط كان لابد من تحديد المسار الذي سيسلكه الخط قبيل الشروع في بنائه ، وكان أمام ستيفنسن اتجاهان للخط الحديدي : الأول يجتاز الصحراء من ناحية وادي النطرون ، والثاني يخترق الدلتا . وبعد البحث رجح المسار الثاني .

ويعرض محمد أمين حسونة لنقطة هامة أخرى وهي أن بريطانيا كانت المصدر الوحيد لشراء وابورات السكك الحديدية طوال عهد عباس باشا الأول وكانت أولي القاطرات التي جلبت من بريطانيا من طراز " ميدلاند Midland " وقد ظلت بريطانيا المصدر الأول لشراء عربات وقاطرات السكك الحديدية رغم تنوع مصادر شرائها من فرنسا وبلجيكا في عهد إسماعيل .

ويتطرق محمد أمين حسونة إلى نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن الباشوات وقناصل الدول استخدموا نفوذهم في تأخير القطارات حتى يقضوا حاجياتهم ويصلوا إلى المحطات دون اكتراث بمواعيد قيام القطارات مما كان يؤدي إلى تأخر قيام القطارات لساعات طويلة .

ويشير المؤلف في تأريخه للسكك الحديدية إلى أحد المظاهر الاجتماعية التي كانت سائدة منذ القرن التاسع عشر ولا زالت مستمرة حتى اليوم ألا وهي تسلق بعض الأهالي لأسطح القطارات وخاصة في مواسم الحج وأوقات إقامة الموالد معرضين أنفسهم للأخطار ويعزي المؤلف ذلك إلى قلة عدد عربات القطارات فضلا عن احتكار مفتشي مزارع الوالي للقطارات في مواسم الزراعة مما يؤدي إلى ازدحام القطارات وبالتالي كان البعض يضطر إلى تسلق أسطح القطارات للوصول إلى غايتهم .

وتقييمنا لهذا المرجع فهو يقدم مادة علمية وافية عن الموضوع حيث تناول السكك الحديدية منذ أن كانت فكرة طرحها جالواي علي محمد علي ثم تتبع تنفيذها في عهد عباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق ثم في عهد الاحتلال ، وبذلك فهذا المؤلف يقدم مادة وافية لا غنى عنها لمن أراد الخوض في هذا الموضوع .

وختاما فان كل هذه المصادر بما تحتوي عليه من معلومات عن ذلك الموضوع الحيوي تتكامل مع بعضها لتقدم لنا نسيجا متكاملا عن السكك الحديدية في مصر في تلك الفترة ، ومن ثم فلا غنى عنها لمن أراد التأريخ للسكك الحديدية في مصر في القرن التاسع عشر .